قضايا سياسية

اسم المقال: العنف السياسي وتاثيره على صناعة المواطنة الصالحة
اسم الكاتب: أ.م.د. سحر حربي عبد الامير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9581
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 13:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨١
Issue 81

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٥
Apr. - May. - Jun / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨١
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة أ.د هيثم كريم صيوان	16 _1
2	توظيف افكار الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة: توظيف هندسة الاختيار في المشاركة الانتخابية في العراق أنموذجاً أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	32_17
3	السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية) م.م سيف ضياء دعير أ.د.عماد صلاح عبد الرزاق	44_33
4	الأداء السياسي لليسار الأوربي في سنوات الحرب الباردة أ.م. وليد محمود أحمد النجو	59_45
5	البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005 م. د. رحيم صدام جبر الساعدي	75_60
6	الحوار الوطني والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003: مقاربة تحليلية في ضوء التفاعلات الدولية م.م تمارا كاظم مناتي	89_76
7	العلاقات الروسية التركية بعد عام 2016 وآفاقها المستقبلية م.م عمر سلمان جاسم	103_90
8	الشراكة الاستراتيجية السورية الايرانية وانعكاساتها على الامن الاقليمي م.م سماء ابراهيم لطيف	119_104
9	الملف النووي الايراني وحقيقة المخاوف الامريكية رؤية تحليلية للفترة 2002 -2015 م.م كاظم ناجي عبد حسين	134_120
10	مستقبل مكانة القوة السيبرانية في استراتيجيات القوى الإقليمية ايران انموذجا م.م محمد معن محسن	150_135

11	دور المؤسسة العسكرية في بناء السياسة الامنية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين: " الثوابت والمتغيرات م.م.وفاء عباس ياسر	163_151
12	تعزيز المشاركة السياسية والحوار المجتمعي في محافظة الانبار م.م وليد حميد حسين م.م محمد جبير عباس	176_164
13	مضيق ملقا بين الأهمية الجيواقتصادية وتحديات الأمن الإقليمي والدولي م.د. محمد حميد محمد	191_177
14	تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد الاوروبي أ.م.د محسن حساني ظاهر	204_192
15	العنف السياسي وتأثيره على وجود المواطنة الصالحة أ.م.د. سحر حربي عبد الامير	219_205
E1	The political role of American ambassadors in Iraq post 2003 Phd.professor. Dina Hatif Maki	A_ Z
	مراجعة مقال م.د. سماح نجم كاظم	أ _ خ
	مراجعة مقال م.د. فيان هادي عبد كاظم	د _ ص

العنف السياسي وتأثيره على وجود المواطنة الصالحة[▽]

The Political Violence and its Impact on the existence Of Good Citizenship

أ.م.د. سحر حربي عبد الامير* PH.D. SAHAR HARBI ABDOULAMEER

الملخص

العنف السياسي كظاهرة موجود في الكثير من الدول ، ولكن يتفاوت من حيث الشدة والاستمرارية . والبحث يسلط الضوء بشكل نظري على تأثير هذه الظاهرة على وجود المواطن الصالح الذي يعد اللبنة الذهبية لبناء دولة قوية و متعافية من الامراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية . يستهل البحث بتحديد معنى العنف السياسي و و اسبابه و مظاهره ، و من ثم الانتقال الى توضيح العلاقة المميزة بينه و بين المواطنة الصالحة من خلال توضيح جوهر المواطنة الصالحة وكيفية الوصول اليها و تميزها عن المواطنة العادية . و من بعد كل ذلك تم شرح تفصيلي لتداعيات العنف السياسي على وجود المواطنة الصالحة من ثلاثة اركان السياسي والاقتصادي و الاجتماعي ، و يختم البحث بجملة من الاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية: العنف ، المواطنة، الاستقرار، المجتمعات

abstract

Political violence as a phenomenon exists in many countries, but varies in degree and persistence. The research sheds theoretical light on the impact of this phenomenon on the existence of the good citizen, who is the golden building block for building a strong state that is free from political, economic and social ills. The research begins by defining the meaning of political violence, its causes and manifestations, and then moves on to clarifying the distinctive relationship between it and good citizenship by clarifying the essence of good citizenship and how to achieve it and its distinction from ordinary citizenship. After all of that, a detailed explanation was given of the repercussions of political violence on the existence of good citizenship from three pillars: political, economic, and social. The research concludes with a set of conclusions.

Keywords: violence, citizenship, stability, societies

▽ تاريخ التقديم : 2025/4/15 تاريخ القبول: 2025/5/20 تاريخ النشر: 30/6/ 2025

* وزارة التربية – مركز البحوث والدراسات Drsaher2024harbi@researchcenter.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة:

تحتاج الدول الطامحة للوصول الى الاستقرار والرفاهية و التمتع بموقع دولي محترم، ان يكون افراد شعبها مواطنين يتصفون بصفة المواطنة الصالحة ، فالشعب هو احد الاسس التي تركز على وجودها الدول، في العصر القديم والحديث، وتعمل الحكومات الرشيدة على التخطيط للحصول على هذا النوع من المواطنين، اذ انهم سيشكلون عونا اساسيا لتثبيت الحكم ونجاحه بدلا من ان يكونوا عبئا على السلطة او يشكلون في بعض الاحيان اعداء لها . والبحث هو تأصيل نظري لمعرفة تأثير العنف السياسي في اي مجتمع على وجود المواطنة الصالحة.

اهمية البحث: تعد ظاهرة العنف السياسي من اكثر الظواهر خطورة على المجتمعات الحديثة ، لما تمثله من مصادرة لحق المواطنين في المشاركة السياسية ، والعنف السياسي قد يبدأ بالجوانب السياسية الا انه لا ينتهي بها ، بل يكون له تأثيراته على جوانب اخرى كثيرة ومهمة مثل وجود المواطنين الصالحين . ولقد وجدت الباحثة ان من الاهمية بمكان دراسة تأثير العنف السياسي على المواطنة الصالحة لما يمثله المواطن الصالح من دلالات على نجاح الدولة و قوتها واستقرارها .

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة التأثير الذي يحدثه استخدام العنف السياسي على وجود المواطنة الصالحة ، وكيف تكون العلاقة بينهما ، والنتائج التي ستحصل عليها الدولة التي ينتشر فيها العنف السياسي.

فرضية البحث: تفترض الدراسة وجود علاقة بين استخدام العنف السياسي وبين وجود مواطنين صالحين في اي دولة . اذ تعد المواطنة الصالحة من اساسيات الاستقرار والنجاح لأي دولة في العالم ولاسيما في الدول الديمقراطية ومن المفترض تجنب اي اجراءات يهدد وجودها.

اشكالية البحث : الواقع يشير الى انتشار العنف السياسي في الكثير من الدول . والسؤال المطروح في هذا البحث هو ماهي العلاقة بين العنف السياسي والمواطنة الصالحة ؟ و كيف يتأثر المجتمع بالعنف السياسي ؟ وما علاقة ذلك بوجود المواطنة الصالحة و باستقرار الدول و نجاحها.

المناهج المستخدمة في البحث : سيعتمد البحث على منهج تحليل المضمون، وكذلك سيتم الاستعانة بالمنهج التاريخي .

هيكلية الدراسة: تنقسم الدراسة الى : **اولا** (العنف السياسي و انواعه) تضمن شرح هذا المفهوم و تفصيل اسبابه واهم مظاهره بتقسيمه الى : أ (العنف) ب(العنف السياسي) ج(مظاهر العنف السياسي) . **و ثانيا** (العلاقة التناظرية بين مفهوم المواطنة والمواطنة الصالحة) اذ تم تقسيمه الى أ (المواطنة) ،ب(المواطنة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الصالحة) . **و ثالثا** (تأثير العنف السياسي) والذي اشتمل على أ (في الجانب السياسي) ب(في الجانب الاقتصادي) ج(في الجانب الاجتماعي) . واخيرا الخاتمة والاستنتاجات .

أولاً: العنف السياسي وأنواعه

أ- العنف

منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى آدم، ظهر الخوف من العنف الذي سيقدم عليه الإنسان وهو لا يزال في الجنة ولم ينزل بعد على الأرض في قوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم: "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء"). (القرآن الكريم). ويوضح سياق الحوار في هذه الآية الكريمة أن العنف موجود مع وجود آدم أو ربما قبل ذلك، ومعه وجد القلق من استعمال الإنسان للعنف، والآية شاهد على ارتباط العنف بوجود البشرية، تحت ظروف معينة.

ويُعرف العنف بشكل عام بأنه إلحاق الأذى المادي أو المعنوي تجاه أهداف أو أشخاص محددين، سواء كان العنف فرديًا أو جماعيًا (حمدان، 2022، ص 98) وفي اللغة العربية تأتي الكلمة "عنف" بمعنى أخذه بشدة وقسوة مع اللوم (مجمع اللغة العربية، ، 1989، ص 631).

ومن الصفات البشرية للإنسان أن هناك اتجاهان يؤثران على سلوكه وهما الغريزية والعقل. ومع نمو المجتمعات وظهور الدول الحديثة أصبح هناك مؤثر ثالث ألا وهو القوانين والأنظمة (معن،2010، ص 13).

ولقد وُضعت القوانين والأنظمة بإرادة جماعية جادة، للتقليل من سيطرة الغريزة على العقل، وضمان الاستقرار والأمن في المجتمع، واستعمال الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف وحل المشكلات. وسواء أكانت قوانين سماوية أم قوانين وضعية، اقترن كلاهما بوجود عقوبات رادعة للمخالفين، وهذه العقوبات قد تكون مادية وقد تكون معنوية، وكلاهما يُعدان نوعًا من أنواع العنف إلا أنه عنف مشروع وضروري لحفظ المجتمع.

ومثلما يعتقد البعض أن العنف متأصل في النفس البشرية، يعتقد البعض الآخر أن الناس يكتسبون سلوكيات عنيفة خلال مراحل تنشئتهم، متأثرين بالبيئة الاجتماعية، وأن هناك مجتمعات يميل أفرادها أكثر إلى العنف من مجتمعات أخرى، ويرجع ذلك إلى وجود اختلافات في التجارب التاريخية والعوامل البيئية والوراثية (غير، 2004، ص 11).

وأنواع العنف كثيرة، على سبيل المثال من الناحية التنظيمية هناك العنف الأسري، والعنف البنائي، والعنف المؤسسي. ومن ناحية نوع الأذى المستعمل، هناك العنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف الفكري، والعنف العقائدي، والعنف العاطفي (معن، 2010، ص 220، 207، 138)2010) وهناك من الباحثين من يعتقد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بخطورة العنف الكامن في البنى المؤسسية للدولة و ذلك لأنه قد يبرر و يغلف بأقنعة مختلفة سياسية واجتماعية و ثقافية ودينية ليكون عنفا مبررا بالمقارنة مع الانواع الاخرى من العنف التي تكون مدانة من الناحية القانونية والاخلاقية. (خريسان، 2018، صفحة 170) وهذا يعني ان هناك عنف مبرر واخر غير مبرر ، وهذا يخضع الى طبيعة المجتمعات و الايدلوجيا التي يعتنقها الحكام ، وان العنف السياسي مرتبط ارتباط وثيق بالعنف البنيوي (الطرق التي تعمل بها هياكل المجتمع).

و يُعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي يترتب عليه إلحاق ضرر وأذى بدني، أو نفسي لشخص بسبب نوعه الاجتماعي في مجتمع أو ثقافة ما، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، مثالًا على العنف غير المبرر (الاسكوا، منظمة الأمم المتحدة). وبحسب منظمة الصحة العالمية، يُعد العنف أحد المشكلات الصحية العمومية التي تحدث نتيجة لاستخدام القوة والعنف البدني عن قصد، سواء للتهديد أو للإيذاء الفعلي ضد النفس، أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة أو مجتمع، وقد يؤدي العنف أو يحتمل أن يؤدي إلى، الإصابة، أو الوفاة، أو الضرر النفسي، أو سوء النمو، أو الحرمان. وهو من المشاكل الصحية الرئيسة في وقتنا الحالي. ولا يوجد بلد أو مجتمع لم يتأثر به (وكالة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة).

ب- العنف السياسي

يصبح العنف سياسيًا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، ويُستعمل من قبل السلطة الحاكمة ضد المحكومين (فرد أو جماعة) من الذين شقوا عصا الطاعة، وممكن أن يُستعمل من قبل المحكومين (فرد أو جماعة) ضد السلطة السياسية (حمدان، 2022، ص. 98-99). والذين يشغلون مناصب أو ضد سياساتهم (غير، 2004، ص. 249). وعلى مستوى المجتمع الدولي، فقد عرفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مصطلح العنف السياسي، على أنه العنف المحصور بموجب قانون بين الدول، ويعني استخدام القوة من قبل أشخاص أو وكلاء الدولة ضد أشخاص أو أشياء من أجل تحقيق غايات سياسية (الاسكوا).

ويُسمى العنف الذي يمارسه النظام السياسي بالعنف الرسمي، بينما يُطلق على العنف الذي يقوم به المواطنون ضد النظام السياسي أو ضد بعض رموزه بالعنف الشعبي. وبغض النظر عن التسميات، العنف السياسي الذي تقوم به السلطة لا بد من أن تكون له محددات، ففي الدول الديمقراطية نجد أن هناك قيودًا قانونية للعنف الرسمي الذي تمارسه السلطة السياسية، فضلًا عن وجود مؤسسات تمكن المواطنين من التعبير عن رغباتهم ومطالبهم دونما الحاجة إلى استخدام العنف. أما النظم التسلطية فلا توجد فيها هكذا آليات أو تكون موجودة ولكنها غير فعالة (الموسوعة السياسية).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وهذا يعني أن العنف السياسي الذي تقوم به السلطة الحاكمة، لا يكون مبررا في حال قامت به السلطات الحكومية بشكل تعسفي، ومن دون أن توفر للمواطنين قنوات سلمية حقيقية للتعبير عن مشاكلهم وآرائهم وطموحاتهم.

ومن الممكن ملاحظة أربعة أنماط رئيسة للعنف السياسي (الموسوعة السياسية):

- **العنف السياسي اللاعقلاني:** يفتقد هذا النمط للأهداف الموضوعية، ويتم عادة خدمة لأغراض بعض المحرضين الذين يكونون على وعي بأهداف هذا العنف، على عكس جمهور هذا النمط الذين يفتقرون لهذا الوعي.
- **العنف السياسي الممتد:** يفتقد هذا النمط للأهداف الموضوعية أيضًا، وتلعب وسائل الإعلام دورًا بارزًا في انتشاره، وقد تستخدمه السلطة السياسية لتفريغ التوترات المختزنة حتى لا تتطور وتصبح ثورة للإطاحة بالسلطة السياسية.
- **العنف السياسي الانفعالي العاطفي:** وهو نوع من الانفجار العاطفي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها ولها أهداف لكنها لم تنضج بعد، وفي حال استمرار وجود أسباب هذا العنف قد يتحول إلى النمط الرشيد.
- **العنف السياسي الرشيد:** وهو أكثر أنماط العنف السياسي نضجًا لأنه يحتوي على أهداف واضحة ووسائل محددة، ويكون المشاركون فيه على وعي كامل بهذه الأهداف، ويعزفون عن الاشتراك بأحداث الشغب.

إذن لماذا يُقدم فرد أو جماعة من الشعب على العنف السياسي؟ ما هي الحاجة التي تخرج الأفراد أو الجماعات عن نسق حياتها الهادئ والدخول في ساحة العنف السياسي؟ هذا ما سنجيب عليه لاحقًا.

ج- مظاهر العنف السياسي

تُعد مظاهر استعمال العنف السياسي ذات أوجه كثيرة، وهي بمجملها تهدف إلى إلحاق الأذى أو الترهيب، مثل: الحرمان المتعمد من الاحتياجات الأساسية، إلغاء أو عرقلة حرية التعبير، حرمان المعارضين من الحصول على الخدمات المتعلقة بحياة الإنسان مثل الغذاء والتعليم والصرف الصحي والرعاية الصحية، الاحتجاز، الاعتقالات، هدم المنازل (Bryn Mawr, National institutions of health/national library of medicine, USA).

أو تكون بأشكال أكثر حدة مثل: الاغتيالات أو محاولة الاغتيال، الانقلابات أو محاولة الانقلابات، التمرد، عمليات الاعتقال لأسباب سياسية، أعمال الشغب، التعذيب، استعمال قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي، الحروب الأهلية، الحروب (الموسوعة السياسية).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ونلاحظ هنا أن العنف السياسي له علاقة عكسية مع مبادئ وقيم حقوق الإنسان. فكلما تفشى العنف السياسي في مكان ما انحسرت منظومة حقوق الإنسان، وكلما تمتع الإنسان بحقوقه كاملة انحسر في ذلك المكان العنف السياسي وربما كل أنواع العنف.

وبحسب بعض الباحثين هناك ثلاثة احتياجات أساسية يسعى لها الإنسان هي: 1- الحاجة إلى الرفاه: يُقصد بها تلك الاحتياجات الإنسانية التي تؤدي إلى الرفاه المادي وتحقيق الذات، وتشمل أساسيات الحياة المادية مثل الغذاء والمأوى والخدمات الصحية وتطوير القدرات الجسدية والعقلية واستخدامها. 2- الحاجة إلى القوة: وتشمل الرغبة بالمشاركة في صنع القرار الجماعي والاشتراك في المنافسات السياسية واكتساب العضوية في الأحزاب والأمور المتعلقة بالأمن. 3- الحاجة إلى التفاعل بين الأشخاص: يُقصد بها حالات الرضا النفسي التي يسعى إليها الإنسان في التفاعل مع الأفراد أو المجموعات الأخرى، والحاجة إلى تكوين الأسرة، والانضمام إلى الجمعيات التي توفر الرفقة والشعور بالالتزام المشترك بالمعتقدات والمعايير التي تحكم التفاعل الاجتماعي (غير، 2004، ص. 69-70).

وفي حال إن لم تُلبَّ هذه الاحتياجات بشكل جزئي أو كلي، فإن المواطنين (بشكل فردي أو جماعي) سيعلنون عن وجود هذا الإخفاق على مراحل لإيجاد حلول لمشاكلهم. المرحلة الأولى تكون بالتعبير عن الرأي ورفع المطالب مشفوعة بمقترحات عبر قنوات سلمية. وفي حال لم يتم الاستماع إليهم أو يتم تجاهلهم، سيضطر المواطنون الساخطون إلى التصعيد بطريقة قد لا ترضي السلطات الحاكمة وهي المرحلة الثانية وذلك بالاتجاه نحو العنف السياسي، ابتداء من المظاهرات والاحتجاجات وقد تتصاعد وتتحول إلى أعمال شغب وتمرد وثورات. وفي حال غياب وسائل التعبير عن الرأي أو تعطيلها فسيذهب المواطنون إلى استعمال وسائل العنف السياسي مباشرة. إذ إن الهدف الرئيس وراء استعمال المواطنين للعنف السياسي هو إيصال صوتهم إلى السلطة الحاكمة ولفت انتباهها لمعاناتهم واحتياجاتهم.

إذن العنف السياسي يظهر في حال انتهاك حقوق الإنسان بأي نوع من أنواعها، سواء المدني والسياسي منها أو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وعلى هذه القاعدة تُحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين إن كانت علاقة سلبية أم إيجابية.

ثانيًا: العلاقة التناظرية بين مفهوم المواطنة والمواطنة الصالحة

أ- المواطنة

يعود جذر كلمة المواطنة (أو المواطنية) إلى كلمة الوطن، وهو الحيز الجغرافي الذي تعيش عليه مجموعة بشرية معينة، يتفاعلون مع بعضهم ومع الأرض التي يسكنون عليها على مر الأزمنة، أي إن الوطن ليس علاقة عابرة مؤقتة وقصيرة، بل هو مجموعة من العلاقات الإنسانية والعاطفية والثقافية والمادية لمدة زمنية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ليست قصيرة (زاهد، 2008، ص. 142). والمواطنة صفة المواطن الذي من المفترض أنه يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطنه، وهي مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي، ومن خلال هذه العلاقة يُقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء ويتولى الطرف الثاني (الدولة) الحماية، وتُحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة (بتول علوان، 2006، ص 19).

ويرى البعض أن المواطنة تُعبر عن الانتماء القانوني والسياسي والثقافي والشعوري والعاطفي إلى رقعة جغرافية محددة ومعينة. وعليه فالمواطنة تعني في جانبها المعنوي وعيًا وشعورًا وانتماءً وحبًا مركزًا في الفرد أو الشعب أو الأمة اتجاه وطنهم المحتضن لهم والعائد لهم، معززًا ذلك بارتباط سياسي وقانوني من خلال الحصول على الجنسية والوثائق الأخرى التي تُعزز الانتماء بشكله المادي (العادلي، 2007، ص. 11-12).

ولقد انتهينا في المبحث السابق إلى أن العلاقة الإيجابية بين السلطة والشعب في أي دولة تكون رهينة بما توفره تلك السلطة من احتياجات إنسانية لهم، وبالتالي الإنسان في المجتمع الذي تُلبَّى فيه كل احتياجاته الإنسانية وبحسب الإمكانات المتاحة للدولة يكون في انسجام وتناغم مع قوانين وتوجيهات السلطة ولا يشعر بالحاجة إلى اللجوء للعنف السياسي، ويكون إيجابيًا في التعاطي مع قوانين السلطة، فضلًا عن حرصه للدفاع عنها وعن مؤسسات وممتلكات الدولة، لأنها بالنسبة له مصدر كرامته ورفاهيته، وهذا هو جوهر مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة.

إن أهم ما يميز هوية الدولة الحديثة هي المواطنة كثابت جوهري، والتي من المفترض أنها تسمو على الانتماءات الفرعية المذهبية والعرقية والعشائرية والجهوية. وكلما تناغمت العناصر التي تتشكل على أساسها الدولة (الرقعة الجغرافية، الشعب، السلطة الحاكمة) واتحدت مع بعضها البعض في الوعي والتشريع والتطبيق، كلما أنتجت دولة ناجحة ومتطورة قادرة على التجذر والفاعلية. ولأجل شد وترابط هذه العناصر لا بد من أن تولي السلطة اهتمامًا كبيرًا برضا مواطنيها (العادلي، 2007، ص. 29، 98-99).

ويبدو واضحًا ليس فقط أهمية المواطن والمواطنة بالنسبة للدولة والسلطة الحاكمة فيها، بل أيضًا نوع المواطنة، بمعنى ليس كافيًا أن تمتلك الدولة شعبًا تدير شؤونه وينتمون لها سياسيًا وقانونيًا، بل من الضروري الاهتمام بنوعية المواطنين، إذ إنه ليس حتميًا أن كل مواطن هو مصدر قوة للسلطة الحاكمة، فبعض المواطنين يمثلون مشكلة لدولهم ولمواطنيهم، ويكلفون حكوماتهم خسائر اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، ويأخذ المجتمع وقتًا طويلًا لإصلاح نتائج سلوكياتهم السلبية والعدائية. فكيف يمكن الوصول

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بالمواطنين إلى مستوى المواطن الفاعل والإيجابي أو ما تم الاصطلاح عليه بـ (المواطن الصالح أو المواطنة الصالحة)، أو على الأقل تجنب الحصول على مواطن غير صالح؟

ولأجل الإجابة على هذا السؤال لا بد من التعمق أكثر في مفهوم المواطنة والمواطنة الصالحة وصفاتها.

ب- المواطنة الصالحة

أشرنا في البداية إلى أن المواطنة تعني حقوقًا وواجبات. لكن هذه الحقوق والواجبات تختلف بحسب الحقب الزمنية وشكل النظام الحاكم. فالحقوق والواجبات في اليونان القديمة تختلف عما عليه الحال في دول اليوم، كما أنها تختلف في النظم الديمقراطية عن الأنظمة الأخرى. وجوهر الاختلاف يتمحور في تفاصيل الحقوق المعطاة للمواطنين والواجبات المكلفين بها أمام السلطة (جاسم و نزال، 2022، ص. 300). فبينما يركز بعض المفكرين على أن المواطنة هي وضع سياسي بطبيعته، كونه مرتبطًا بالمعنى الأقدم للمواطنة، وهو حق المواطن في المشاركة في الحكم، هناك البعض الآخر يتبنى المعنى القانوني الضيق للمواطنة باعتباره وبشكل أساسي معادلًا للجنسية ولا يحمل في طياته سوى التمتع بحقوق معينة في الحماية القانونية وليس المشاركة السياسية.

ويرجع هذا الاختلاف إلى وجود نظريتين: الأولى ترى أن المواطنة مرهونة بالمشاركة السياسية مثلما كان عليه الوضع في اليونان القديمة ودول المدن الإيطالية، وبحسب توصيف أرسطو للمواطن الذي عبر عنه على (أنه الفرد الذي يكون محكومًا ويمكن أن يكون حاكمًا بدوره)، وأيدت ذلك نظرية العقد الاجتماعي لروسو التي بينت أن مشاركة المواطنين في تألف القوانين عبر الإرادة العامة هي التي تجعلهم أحرارًا وتعطي القوانين شرعيتها، وأن المواطنين ليسوا مجرد (رعايا) بل إن المواطنة رديف مؤكد للفاعلية السياسية. أما النظرية الثانية فهي تؤيد وجهة نظر الإمبراطورية الرومانية، إذ رافق اتساع حدودها التوسع في المواطنة التي امتدت لتشمل الشعوب المحتلة، وهو ما أدى إلى تغيير في هذا المفهوم، إذ باتت المواطنة تعني وضعًا اجتماعيًا يحميه القانون بدلًا من كونه وضعًا سياسيًا يشترط المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسة العامة، بوجود الأعداد الهائلة من المواطنين. وبتطور النظريات السياسية تم ربط مفهوم المواطنة بالمشاركة السياسية بعد أن أصبحت تشكل العنصر الأساس للديمقراطية الحديثة وتُحدد معناها القانوني والسياسي (جاسم و نزال، 2022، ص. 300-301).

ولهذا نشاهد في العصر الحالي أن الدول التي تبنت النظام الديمقراطي قد أخذت بالنظريتين، إذ يتمتع المواطن بوضع سياسي ووضع قانوني معًا، السياسي يتم تطبيقه من خلال ممارسة حقه في الاشتراك في الحكم من خلال قنوات متعددة مباشرة وغير مباشرة، أما الوضع القانوني فيتحقق بالحصول على الجنسية وجواز السفر وغيرها من الوثائق الحكومية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إذن ما المقصود بـ (المواطن الصالح)؟ كلمة في اللغة العربية تعني المستقيم المؤدي لواجبه، وليس فيه فساد، وكما جاء في التنزيل العزيز: بسم الله الرحمن الرحيم "أصلح لي في ذريتي". وكلمة (صلاحية) في التربية وعلم النفس تعني قدرة طبيعية على اكتساب أنماط معينة من السلوك (المعجم الوسيط، ص. 520).

وبحسب أفلاطون، المواطنون الصالحون هم الذين يحترمون النظام الاجتماعي والسياسي ويلتزمون بالقانون ويمارسون الانضباط من تلقاء أنفسهم. ويتحقق ذلك من خلال المدارس التي تديرها الدولة، إذ إن المواطنين لا بد من تربيتهم منذ الصغر على الفضيلة، بحيث يصبح المرء مواطنًا كاملًا يعرف كيف يحكم وكيف يكون محكومًا كما تتطلب العدالة (هيتر، 2007، ص. 32).

وهذا التعريف يشير إلى صفة مهمة للمواطن الصالح وهي أنه ينتهج في حياته من تلقاء نفسه سلوكيات صالحة، أي أنه لا يفعل ذلك خوفًا أو طمعًا بل من وازع ذاتي وإيمانًا منه بمنافعها على المستوى الخاص والعام، كما يشير التعريف إلى أن المواطن الصالح لا يظهر بشكل فجائي بل يُربى على ذلك منذ الصغر.

وقد ارتبطت معايير المواطن الصالح بالمعايير المدنية، على أساس إحكام القبضة على العقل والقدرة على توجيه السلوك مثل العقلانية والالتزام الأخلاقي بالسعي لتحقيق الصالح العام والمشاركة الاجتماعية والنشاط السياسي. والتي تُعد إحدى المتطلبات الأساسية لمجتمع جيد ولنظام حكم جيد. ويأتي سبب اعتبار المعايير المدنية عنصر قياس المواطن الصالح، هو أن المؤسسات الاجتماعية والسياسية العاملة تعتمد في نجاحها واستمراريتها على مشاركة الأفراد وتعاونهم (جاسم و نزال، 2022، ص. 300-302).

كذلك هناك ارتباط وثيق بين مفهوم المدنية والدولة، ففي الحضارة الغربية أصل كلمة (مدني) مستمد من الكلمة اللاتينية (civilis) المشتقة من كلمة (civis) والتي تعني المواطن، أو (متعلق بالدولة) ويجري استعمالها إلى الآن في التعبير عن (الخدمة المدنية)، وفي القرن السابع عشر استخدمت للدلالة على السلوك المدني المهذب وما نتوقعه من المواطن (هيتر، 2007، ص. 96-97).

أما في اللغة العربية كلمة (مدينة) مشتقة من الفعل (دين) ومعناه لغة الانقياد والخضوع. ومن هنا نفهم قوله تعالى في سورة يوسف الآية 76 "بسم الله الرحمن الرحيم: ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك" و "مالك يوم الدين" الفاتحة الآية 4 ونصل بذلك إلى أن المعنى اللغوي لفعل (دين) يُقصد به الارتباط بالطاعة والانقياد، ومنه سميت (المدينة) لأن أهلها ينقادون إلى القانون السائد في المدن جماعيًا، ولأنها تمتاز بالتحضر والليونة في التعامل بين أفرادها (شحرور، 2018، ص. 169، 227).

ولا تبتعد الحضارة العربية والإسلامية عن هذه المعاني، فتسمية (المدينة المنورة) التي أطلقها الرسول محمد (ص) على يثرب والإجراءات التي اتخذها هناك أقل ما توصف بأنها إجراءات تضفي إلى إرساء دولة مدنية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لم تكن لتبتعد كثيرًا عن مفهوم المدنية لدى الحضارة الغربية. وإن كلا الحضارتين تؤكدان على أن صفة المواطن الصالح مرتبطة بالمدنية والالتزام بالقوانين وتنظيم الحقوق والواجبات.

ولكن لدى الأنظمة الشمولية – الاستبدادية تصور مختلف عن مفهوم المدنية والمواطن الصالح، إذ تميل هذه الأنظمة إلى إخضاع الأنشطة السياسية إلى هدف فضفاض يحمل اسم (المصلحة العامة). وهو في حقيقته ليس إلا تبريرًا لتحويل الإنسان العادي إلى كائن بيروقراطي خاضع، وقد سُحب منه حق التفكير والمشاركة السياسية الحقيقية، ويتم إقناعه باستمرار أن العمل الوحيد الذي يضمن له البقاء هو طاعة السلطة. وهذا النوع من الأنظمة لا يسمح فيه بأي نوع من أنواع المبادرات المدنية، بل يفرض على المجتمع ثقافة السلطة ورؤيتها الأيديولوجية، من خلال مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات تبدأ بتوظيف البيروقراطية والتعليم والإعلام، والترهيب والإكراه القسري وحشد قوة الشرطة والأفراد العسكريين لإخضاع المعارضة، واستخدام المزايا الاقتصادية، تسخير بعض مؤسسات المجتمع المدني أيضًا. وينتهي إلى الوعد بتحقيق (يوتوبيا) اجتماعية قائمة على العدل والمساواة (جاسم و نزال، 2022، ص. 305–306).

وفي ختام هذا المبحث نشير إلى أنه على الرغم من ظهور أنواع أخرى للمواطنة مثل: المواطنة البينية والمواطنة الفوقية والمواطنة العابرة للهويات والمواطنة الاتحادية. إلا أنها جميعًا لا تظهر إلا بعد أن تكون المواطنة بمفهومها (الوطني) قد تطورت ونضجت واستقرت، لتنطلق بعد ذلك للإقليمية والعالمية.

ثالثًا: تأثير العنف السياسي

إن أي شكل من أشكال العنف له تكاليفه وتداعياته. وهذا يشمل العنف السياسي أيضًا. وتطمح جميع أنواع الأنظمة السياسية أن يكون أفراد شعبها مواطنين صالحين لتتجنب هذه الخسائر، ولكن الإنسان – المواطن ليس آلة يمكن التحكم بها، كما ليس من جهاز يُمكن الدولة من معرفة درجة المواطنة، وعلى حكومات الدول بذل جهود كبيرة ليكتسب هذا الإنسان ومنذ صغره قيم الفضيلة والصلاح، ومعالجة ما قد يتصف به من صفات وراثية غير مرغوب فيها، فالإنسان بطبعه يتغير بتغير الظروف والتجارب التي يمر بها خلال سنوات حياته. و المشاركة السياسية لها ارتباط وثيق بالعناصر المدنية، وهذه الأخيرة تتضمن مجموعة من المعايير أحدها حق المشاركة السياسية. كما ان المشاركة السياسية تمثل جزءًا هامًا من منظومة حقوق الإنسان التي ترتبط بعلاقة عكسية تماما مع العنف السياسي.

ولحقوق الإنسان تاريخ طويل من الإخفاقات والنجاحات. ويمكن ملاحظة وجودها بشكل متميز في الحضارات المزدهرة، على سبيل المثال الحضارة العراقية القديمة والحضارة اليونانية والحضارة الرومانية، ووجدت أيضًا في الديانات السماوية اليهودية والمسيحية والإسلامية. إذ فاضت آيات القرآن الكريم بكم هائل منها، وزاد على ذلك الأحاديث النبوية الشريفة، لتقدم لنا منظومة حقوق وواجبات غاية في الإنسانية لم تأخذ

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حقها في التطبيق الحقيقي أو الترويج لها في البلدان العربية. ثم جاءت الحضارات الغربية في عصورها المتتالية وأنتجت قيم ومبادئ حقوق الإنسان بشكلها الحالي بعد تكبدها خسائر كبيرة في الحروب العالمية، التي ارتكب فيها أبشع الجرائم بحق الإنسانية. المهم في الأمر أن الإنسانية قد اتفقت أخيرًا على أهمية حقوق الإنسان بمختلف مشاربها، وبات تطبيقها من شروط الحكم الصالح.

ويُقسم البعض حقوق الإنسان بحسب ظهورها الزمني إلى ثلاثة مجاميع رئيسة وهي: 1- الحقوق المدنية والسياسية، وهي مجموعة من الحقوق النابعة من وجوده الطبيعي على سبيل المثال حق الحياة، والحق بالأمان، والحرية وغيرها من الحقوق المتعلقة بحياة المواطن وأسرته وممتلكاته، والحق في المشاركة السياسية سواء كمرشح أو ناخب والانتماء إلى الأحزاب وتنظيم التجمعات السلمية وغيرها. 2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتضمن الاقتصادية منها حق العمل وتشكيل النقابات والحق في الإضراب وغيرها، أما الاجتماعية فتتمثل بحق المواطن بحد أدنى من الرفاهية الاجتماعية وتوفير الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي والسكن والتنمية. 3- الحقوق المتعلقة بالبيئة، والثقافية شملت حق التعليم والثقافة وممارسة الهوايات وغيرها (الدليمي، 2009، ص. 73-86؛ الشريف، 2018، ص. 22-23). وكل حق من هذه الحقوق يقابله واجب، إذ يقع على المواطن واجبات اتجاه وطنه ومواطنيه واتجاه السلطات الحاكمة مثل الدفاع عن الوطن من العدوان الخارجي وحماية الممتلكات العامة واحترام حقوق المواطنين الآخرين وعدم تجاوزها وواجب طاعة القوانين والأنظمة وغيرها (الشريف، 2018، ص. 22-23).

في الحقيقة عندما بدأت الباحثة بالكتابة عن العنف السياسي لم تكن تتوقع هذا الحجم الكبير للأضرار التي يتسبب بها العنف السياسي على المواطنين والحكومات، والتي قد يعيشها الناس كل يوم من دون معرفة حجم الخسائر وتأثيرها على حياتهم.

هذه التكاليف تمت دراستها من قبل كُتاب عرب وأجانب ومن زوايا مختلفة. إذ تمت دراستها من قبل بعض الباحثين العرب من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و كما يأتي (قوي و رمضان، 2024):

أ- في الجانب السياسي

- يقضي العنف السياسي على كل جسور الثقة بين القوى السياسية (الحكومة-المعارضة -الأحزاب- منظمات المجتمع المدني) وينهي كل فرصة للالتقاء، وهذا يولد روافد جديدة للصراع والعنف السياسي.
- إمكانية استقواء بعض التيارات السياسية بقوى خارجية لمساندتها. مثلما حدث في السودان من قبل بعض فصائل التمرد ، و ما نتج عنه من انقسام السودان الى دولتين .
- يفقد الشعب ثقته بالنظام الحاكم كنتيجة لعدم قدرة هذا النظام على المحافظة على وحدة وتماسك المجتمع، عندئذ يضعف الولاء للوطن.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- سقوط عدد هائل من الضحايا وخسائر في الممتلكات، وهذا يعني أن العنف السياسي في نهاية المطاف مكلف جدًا وغير مجدي. ومن النتائج السلبية التي يفرزها العنف السياسي سقوط أعداد هائلة من الضحايا وخسائر جسيمة في الممتلكات. على سبيل المثال ما حدث في التسعينيات من القرن الماضي في الجزائر الفترة المعروفة بـ العشرية السوداء اذ بلغ عدد الضحايا 200 الف قتيل اغلبهم مدنيون .ومن اثار العنف السياسي الاكثر خطورة على الحكومات صعود الأقليات المطالبة بالانفصال.

ب- في الجانب الاقتصادي

يُضعف قدرة الدولة على التنمية مما ينتج عنه هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتضعف حركة الاستثمارات، وتبدأ الحكومة بتوجيه قسم كبير من موازنة الدولة إلى المؤسسات الأمنية مما يعني ضعف الصرف على الوزارات الأخرى ، على سبيل المثال واجهت الدول العربية تحديات اقتصادية كبيرة العنف الذي صاحب ما يسمى بثورات الربيع العربي ، حيث يقدر حجم الخسائر الاقتصادية بنحو 800 مليار دولار و هو ما نجم عنها من بطالة تصل الى 22 مليون عاطل عربي.

ج- الجانب الاجتماعي

- العنف يترك المجتمع في حالة فوضى وتفكك وخلق فتن طائفية أو عرقية. وتنمو فيه ثقافة التدمير والعنف عند بعض الفئات في المجتمع التي لا تجد سوى العنف كطريق للتغيير على حساب الحوار السلمي وينتشر العنف الجنائي كالسرقة والقتل والنصب والاحتيال وجرائم الأخلاق والمخدرات حيث يستغل اللصوص والمجرمون الاضطرابات الأمنية. ومن اثار العنف السياسي ايضا هشاشة المجتمع وزوال القيم النبيلة.

بينما قدم لنا الباحثون الأجانب دراسة نشرتها المكتبة الوطنية الحكومية للصحة في الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها الرسمي، والتي استندت فيها على مجموعة كبيرة من التجارب في دول مختلفة من العالم، شرحت فيها مطولًا التداعيات السلبية للعنف السياسي في ثلاثة مجالات مترابطة بعضها ببعض، نلخصها كما يأتي (Bryn Mawr, National institutions of health/national library of medicine, USA):

1- **تأثير العنف السياسي على الفرد وعلاقته ببيئته:** بينت الدراسة أن العنف السياسي يقوض قدرة الأفراد على الانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقة بها، وكذلك تتدهور ثقة الإنسان في الآخرين، وفي العدالة والكيانات الحكومية والديمقراطية نفسها.وقد وجد الباحثون في صدمة الحرب في يوغسلافيا السابقة تفاقمت لان المسؤولين لم يقدموا الى العدالة مما افقد الناجين من العنف السياسي الثقة بالعدل والنظام ودفع الى المزيد من العنف والقتل.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2- **تأثير العنف السياسي على المجتمع:** المجتمع ما هو إلا شبكة من الروابط غالبًا ما تتمركز حول موقع مادي، وهذه الروابط تشمل المعتقدات والظروف والمخاوف والعلاقات المشتركة. وتُعد قوة المجتمع وترابطه أمرًا ضروريًا لتحقيق الصالح العام، والسلطة الحاكمة التي تستعمل العنف السياسي اتجاه أفراد مجتمعها إنما تقوض بذلك القيم والأسس الاجتماعية والتاريخية والهوية الوطنية، وتغرس بدلًا عنها التشتت وعدم الثقة والإرهاب، وقد وجد الباحثون ان تقديرات عام 2008 اظهرت ان هناك 12 مليون لاجئ في العالم و من 22 الى 25 نازح داخليا بسبب العنف السياسي مما يسبب زعزعة النسيج الاجتماعي في الدول و تلاشي للهوية الوطنية الجامعة واللغة و التقاليد. كما وجدوا ان هناك ارتباط وثيق بين التدمير المادي للمدن والتدمير الثقافي للشعوب مثال على ذلك ما يحدث للفلسطينيين.

3- **العنف السياسي والأداء الحكومي:** إن العنف السياسي سواء استخدم من قبل السلطة اتجاه المواطنين (استخدام القوة العسكرية أو الشرطة أو الاعتقال أو الحصار وغيرها) أو استخدمه المواطنون الساخطون اتجاه السلطة (الاحتجاجات والتخريب واستخدام الأسلحة وغيرها) لها تكاليفها البشرية والمادية التي تثقل كاهل الدولة، والتي تستنزف موارد الدولة مما يؤدي إلى تدهور عمل الحكومة من ناحية خفض قدرتها على توفير المتطلبات الأساسية للسكان، مثل (التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطرق والجسور والكهرباء والماء)، ويُضعف القطاع العام. كذلك نلاحظ أن العنف السياسي، ولا سيما النوع الذي يستهدف مجالات المشاركة في الحكم والقيادة وحرية الصحافة ومساءلة الحكومات، سيتسبب بتدمير العمليات الديمقراطية، ويقوض المشاركة والتنمية.مثال على ذلك خفضت السلفادور ميزانية الرعاية الصحية بنسبة 50% وفي هايتي تم تحويل احدث كلية طب الى قاعدة عسكرية للقوات الاجنبية عام 2004 اذ ان العنف السياسي يضعف الحكومات ويجعلها عرضة للاستهداف الخارجي.

مع كل هذه الآثار السلبية لاستعمال العنف السياسي التي تقع على المواطنين والحكومات، سيكون الطلب من المواطنين أن يكونوا مواطنين صالحين ضربًا من الخيال. بل إن استعمال العنف السياسي قد يجبر المواطنين الصالحين (إن وجدوا) على تغيير قناعاتهم ويتحولوا إلى مجرد مواطنين ساخطين على السلطة الحاكمة.

و يجد بعض الباحثين ان تأثير وجود الحقوق المدنية والسياسية ،والتي هي نقيض العنف السياسي، ينتج عنه احترام المواطنين لمؤسسات الدولة فضلا عن احترامهم لبعضهم البعض ، ويكتسب المواطنون الاحساس بالمسؤولية الشخصية والمدنية والتي تتوافق مع شروط الدولة المدنية الناجحة. فحقوق الانسان هي جزء من طبيعة الانسان و فطرته ، بينما انتمائه لدولة ما و خضوعه لقوانينها كمواطن عادي ليست كذلك. (بتول علوان، 2006، ص 23). وهذا يعني ان المواطنة الصالحة تنمو و تزهر في البيئة التي تتوافر فيها الحقوق

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ،لان المواطنين يجدون ان مؤسسات الدولة تمثلهم و هي جزء منهم و تلبي احتياجاتهم وتهتم بمشاركتهم في صناعة السياسات العامة ، مما يجعلهم ويرغبون بالاشتراك مع الاخرين للحفاظ على الدول ومؤسساتها بشكل ارادي حر . بينما العنف السياسي، والذي هو مظهر من مظاهر غياب الحقوق، ينهي صفة المواطنة الصالحة لدى الناس و يتحول المواطنون الى رعايا لا تربطهم بالدولة سوى الشعور بالخضوع الاجباري لمؤسسات الدولة والخوف منها لا عليها.

الخاتمة

ان المواطنة الصالحة هي قمة نضوج البشرية وسموها ، و الوصول اليها يتطلب جهدا من الحكومات التي تخطط للنجاح والتطور ، اذ ان المجتمعات العصرية تتصف بتعقيداتها و تنوع متطلباتها و لا يمكن لأي سلطة ان تحكم ادارة المجتمع لوحدها و الحصول على النجاحات من دون المشاركة الايجابية للمواطنين الصالحين ، فمجرد وجود مواطنين مرتبطين بالدولة من خلال القوانين والجنسية لم يعد كافيا على الاطلاق . وهناك علاقة قوية بين حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين المجتمعات المدنية. والمواطنة الصالحة ليس شرطا ان يرتبط وجودها بطريقة تولي السلطة في الدولة بل مرتبطة بان تكون هذه الدولة و مؤسساتها مؤمنة بحقوق الانسان المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الاستنتاجات:

1- الانظمة الاستبدادية تهدف الى الحصول على مواطنين مطيعين (رعايا) اكثر من رغبتها في الحصول على مواطنين صالحين.
2- ان وجود عنف سياسي في اي دولة، سواء استخدمته السلطة الحاكمة ام المواطنين ، يدل على وجود مشكلة في الحصول على الحقوق .
3- المواطن الصالح هو الركن الحصين الذي ترتكز عليه الدولة الناجحة ، لأنه هو من يكتب القوانين وهو من يطبقها ، وهو الحامي الاول للصالح العام
4- المواطن الصالح تختفي في ذهنه الفوارق بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة و يدافع عن حقوق الاخرين كما يدافع عن حقه، و يؤمن ان مصلحته الشخصية تتحقق ايضا من خلال تحقيق المصلحة العامة وان طالت المدة.
5- الدول التي ينتشر فيها العنف السياسي يشح فيها وجود المواطنين الصالحين . وبالتالي تفقد حكومات هذه الدول فرصتها الحقيقية للاستقرار والتنمية والامن.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

6- ان خطورة العنف السياسي تتعدى مجرد سلب حريات و حقوق و ارواح . اذ ان التجارب المريرة التي عانتها الدول التي انتشر فيها العنف السياسي تسجل لنا ان العنف السياسي يفتت الدولة من الداخل و يزرع بذور انهيار الحكومات و زوالها.

References:

1- محمد الطيب حمدان، العنف السياسي دراسة في الاسباب المادية للظاهرة، مجلة المفكر، المجلد 17، العدد 1، 2022.
2- المعجم الوسيط ،مجمع اللغة العربية، اخراج ابراهيم مصطفى ،احمد حسن الزيات، حامد عبد القادر ،محمد علي النجار، الجزء الاول ،دار الدعوة، استانبول –تركيا،1989.
3- أ. د. معن خليل عمر ، علم اجتماع العنف ، الطبعة العربية الاولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله ، 2010.
4- تيد روبرت غير ، لماذا يتمرد البشر ، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004، ص11.
5- وكالة الصحة العالمية، منظمة الامم المتحدة، وقت الزيارة 2024/12/17 ، على الرابط:
6- Bryn Mawr , Political violence, collective functioning and health: A review of the literature, National institutions of health /national library of medicine ,USA على , 2024/12/17 وقت الزيارة, الموقع : https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3801099/
7- عبد الامير كاظم زاهد، مقارنات في اعادة تشكيل الهوية الوطنية, مجلة حولية المنتدى للدراسات الانسانية، مجلد1 ,ع1, النجف، 2008.
8- بتول حسين علوان ،المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية ، 2006.
9- حسين درويش العادلي، المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس، سلسلة كتاب الصباح السياسي ،2، 2007، ص11-12
10- أ.م.د. عماد مؤيد جاسم ،أ.م.د. و ايمن عبد عون نزال، المواطنة والمشاركة السياسية: مقاربة تفسيرية للعلاقة بين المواطنة و تطبيق الصالح العام ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، المؤتمر العلمي الدولي الرابع ،2022.
11- ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنة ، ترجمة آصف ناضر و مكرم خليل ، دار الساقي ، الطبعة العربية ، ط1، بيروت – لبنان ، 2007.
12- أ.د. باسم علي خريسان، العنف البنيوي دراسة في نظرية جوهان غالتونج لتفسير العنف ، مجلة العلوم السياسية العدد55، 2018،ص170.
13- د. محمد شحرور ، الدولة والمجتمع هلاك القرى وازدهار المدن ، دار الساقي ، بيروت –لبنان، ط1، 2018.
14- بتول حسين علوان ،المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية ، 2006، ص19-ص20
15- د. حافظ علوان حمادي الدليمي، حقوق الانسان، العراق –بغداد، مكتبة السنهوري ،2009.
16- د. ابراهيم علاء الدين الشريف، ايدلوجية المواطنة، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع،ط1، 2018 .
17- أ.د. بو حنية قوي ، أ. عبد المجيد رمضان ، التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي مع دراسة حالة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، منصة المنهل الالكترونية ،وقت الزيارة 2024/12/11 ، على الرابط : https://platform.almanhal.com/Reader/Article/60115

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/